

بارومتر الأعمال

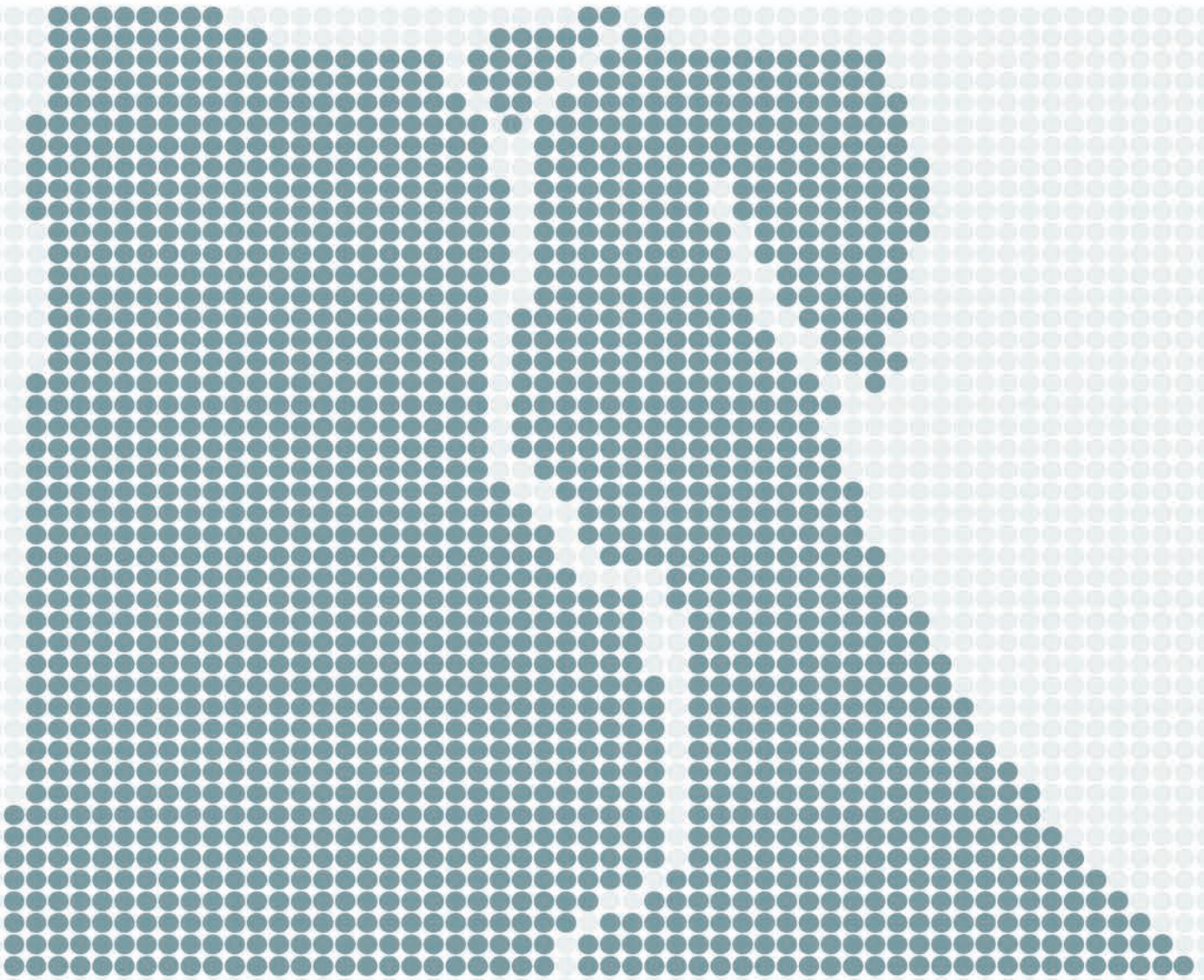
٢٠١٤

العدد ٣٤



ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة تهدف إلى تعزيز صنع السياسات العامة والخاصة من خلال الدراسة العلمية المتخصصة والنقاش البناء التزاماً بأهداف التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاندماج العالمي والمشاركة والتعددية والشفافية.

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة. ويتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبتاريخ ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً يلخص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات. وبتاريخ من هذا العدد، يقدم بارومتر الأعمال النتائج الخاصة بعينة الشركات على أساس ربع سنوي.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (رئيس مجلس الإدارة)
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (نائب رئيس مجلس الإدارة)
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن (الأمين العام)
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، موكيت ماك، ومستشار تحول الشركات - (أمين الصندوق)

فريق العمل بالمركز

شريف الديوانى، المدير التنفيذي

أمنية حلمي، مدير البحوث

ماجدة عوض الله، نائب المدير للشؤون المالية والإدارية

طارق الغمراوي، اقتصادي

نادين عبد الرؤوف، باحثة اقتصادية

علياء عبد الله، باحثة اقتصادية

ياسر سليم، مدير التحرير

فاطمة علي، مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز جرافيكس سنتر

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق

القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٤٤ - ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢)

فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg



بارومتر الأعمال

العدد ٣٤ - ٢٠١٤

أعضاء مساهمون:
البنك التجاري الدولي

المحتويات

تقديم

١ نظرة عامة
٢ أهم النتائج
٣ مؤشر بارومتر الأعمال
٣ الأداء السابق للشركات
٤ استراتيجية الأعمال مستقبلا
٤ معوقات الأعمال
٥ توقعات السياسات
٥ المنافسة
٥ توافر الموردين المحليين
٥ احتياجات الشركات من الخدمات المالية
٦ أنظمة الدفع الإلكتروني
٦ الملحق

جداول الملحق

مقدمة

في متابعة منه للتقدم السريع الذي تحرزته مصر على صعيد الإصلاح الاقتصادي رأى المركز المصري للدراسات الاقتصادية أهمية عرض آراء وتوقعات مجتمع الأعمال بصورة أكثر تكرارا، لذا يسرني أن أقدم العدد ربع السنوي الأول من بارومتر الأعمال.

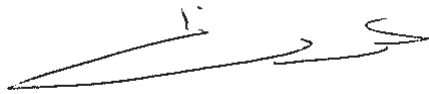
يرصد هذا العدد التأثير الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الجريء الذي اعتمدته الحكومة في الآونة الأخيرة فضلا عن التعافي الاقتصادي الطفيف الذي تشهده البلاد. وتعد التوقعات الحذرة في هذا العدد، وإن كانت إيجابية، إشارة على توقع الشركات لمزيد من الإصلاحات. كما تتوقع الشركات مزيدا من اليقين حيال الاقتصاد في ضوء الأنباء المتواترة عن عقد مؤتمر مصر الاقتصادي في مارس ٢٠١٥ وإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة.

ويعكس "مؤشر بارومتر الأعمال" في هذا العدد زيادة التحسن الاقتصادي خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة الشركات في الاقتصاد المصري. ومن ناحية أخرى، تراجعت توقعات الشركات للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بتوقعاتها للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٤، وإن كانت مازالت إيجابية، وهو ما يعد بمثابة تصحيح للتوقعات وتبني نظرة أكثر واقعية من جانب الشركات التي ترى أن التعافي الاقتصادي يستغرق وقتا ومن ثم عدلت توقعاتها في الاتجاه النزولي بصورة طفيفة في الأجل القصير (ثلاثة أشهر).

ولأول مرة منذ عام ٢٠١١ لم يتصدر عدم الاستقرار السياسي معوقات الأعمال الخمسة الأولى، مما يشير إلى أن الإصلاحات الحكومية الأخيرة بدأت تؤتي ثمارها وأن مجتمع الأعمال بدأ يلمس تغييرا. كما تتوقع الشركات تراجع المعوقات البيروقراطية في ضوء الجهود التي تبذلها الحكومة خلال الآونة الأخيرة لتشجيع الاستثمار.

وإنني أعتقد أن المتابعة المنتظمة لدرجة ثقة مجتمع الأعمال فيما يشهده الاقتصاد والسوق من تطورات سوف تساعد على تعزيز فعالية عملية صنع السياسات لأخذها في الاعتبار تصورات شركات الأعمال حيال تلك السياسات.

وأخيرا، فإنني على ثقة أن عام ٢٠١٥ سوف يحمل آفاقا واسعة لتعافي الاقتصاد المصري وخلق مزيد من الفرص لجميع المواطنين.



عمر مهنا

رئيس مجلس الإدارة

نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ٤٧٤ شركة حول تقييم هذه الشركات لأداء الاقتصاد المصري والأعمال الخاصة بها خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ (يوليو - سبتمبر ٢٠١٤) وتوقعاتها للربع الثاني من نفس العام المالي (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤). وتعكس نتائج هذا الاستبيان ردود فعل الشركات حيال برنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد والتعافي الطفيف في النمو الاقتصادي الكلي مع الأنباء الأخيرة المتواترة عن مؤتمر مصر الاقتصادي المقرر عقده في مارس ٢٠١٥ والانتخابات البرلمانية الوشيكة.

وتشير التقديرات الصادرة عن وزارة التخطيط إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٨,٦٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ١٪ في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. ويمكن أن يعزى هذا الرقم المرتفع إلى تأثير الأساس المنخفض، بمعنى ضعف النشاط الاقتصادي خلال الربع المناظر من العام السابق. وعلى الرغم من التوقعات بزيادة النمو في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، فقد خفص صندوق النقد الدولي من توقعاته للنمو في مصر من ٨,٣٪ إلى ٥,٣٪ بسبب الأوضاع الأمنية. واتساقا مع التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، يتوقع كل من الحكومة المصرية ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست (Economist Intelligence Unit) معدلا مماثلا للنمو بينما يتوقع البنك الدولي زيادته بنسبة ١,٣٪ فقط في عام ٢٠١٥.

وقد واصلت أسعار النقل والمواد الغذائية زيادتها بعد إطلاق الحكومة برنامجها لإصلاح دعم الطاقة في إطار ضبط أوضاع المالية العامة، حيث قفز معدل التضخم السنوي إلى ١١,٠٤٪ في يوليو مقابل ٨,٢٠٪ في يونيو واستمر في الارتفاع ليصل إلى ١١,٤٩٪ في أغسطس. وبعد القفزات المتتالية في معدل التضخم خلال شهري يوليو وأغسطس، بدأ معدل التضخم في التباطؤ قليلا مسجلا ١٢,١١٪ في سبتمبر، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى آثار الأساس.

وإلى جانب خطة إصلاح الدعم، أطلقت الحكومة المصرية عددا من الإصلاحات المهمة في الضرائب على الدخل والممتلكات، بما في ذلك تعديلات جديدة في الضرائب على الأصول العقارية والأرباح الرأسمالية والدخل. ولم تؤثر إصلاحات المالية العامة على معدلات التضخم الحالية فحسب بل أيضا على توقعات التضخم للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث يتوقع البنك الدولي زيادة معدل التضخم إلى ١٤,٢٪، في حين تتوقع الحكومة

المصرية وصندوق النقد الدولي أن يصل إلى نحو ١٤٪ و ٤,١٣٪، على الترتيب.

وقد كان لإصلاحات المالية العامة المذكورة أعلاه أثر إيجابي على عجز الموازنة في بداية العام المالي، حيث تراجع بشكل طفيف إلى ٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ٩,٢٪ خلال الربع المناظر من العام الماضي. وجدير بالذكر أن عجز الموازنة بلغ على أساس سنوي ٨,١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٧,١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وعلى الرغم من انخفاض عجز الموازنة بمقدار نقطة مئوية واحدة، لا يزال مستوى العجز مرتفعا. فوفقا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة إلى ٥,١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، في حين أن توقعات البنك الدولي أكثر تفاؤلا حتى من ذلك (٥,١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥).

وعلى صعيد القطاع الخارجي، رغم تسجيل ميزان المدفوعات عجز قدره ٧,٠ مليار دولار في الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد أظهر تحسنا كبيرا خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققا فائضا كليا مقداره ٥,١ مليار دولار (٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل فائض كلي قدره ٢,٠ مليار دولار (١,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، ومقارنة بعجز قدره ٢,٤ مليار دولار في المتوسط خلال الخمس سنوات الماضية. وجاء هذا الفائض مدفوعا بشكل رئيسي بالزيادة في صافي التحويلات الرسمية من ٨,٠ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٩,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وجاءت غالبية الزيادة في شكل منح نقدية وعينية وتبرعات من دول الخليج.

مؤشر بارومتر الأعمال لكافة شركات العينة

التقييم

(يناير - يونيو ٢٠١٤)

٥٠,٥

(يوليو - سبتمبر ٢٠١٤)

٥١,٠

التوقعات

(يوليو - ديسمبر ٢٠١٤)

٥٨,١

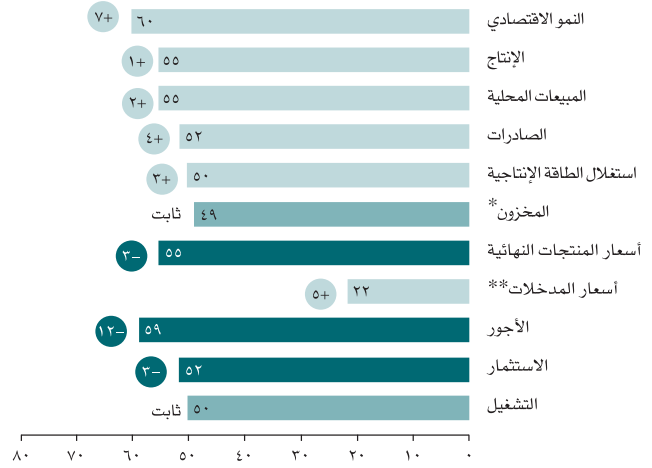
(أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤)

٥٢,٠

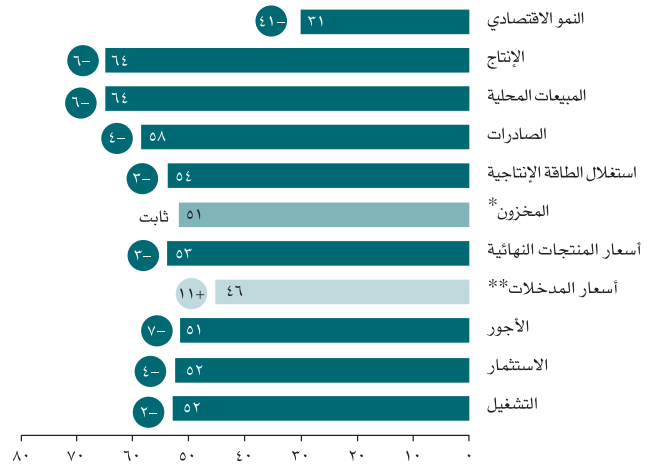
أهم النتائج

- مناخ الأعمال آخذ في التحسن، ولكن بوتيرة بطيئة كما يتضح من الزيادة الطفيفة البالغة ٠,٥ نقطة في مؤشر بارومتر الأعمال.
- توقعات نشاط الأعمال أقل إيجابية للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤ بانخفاض مقداره ست نقاط في مؤشر توقعات بارومتر الأعمال.
- لا تزال السياحة تشهد أعلى معدلات التعافي بين القطاعات، في حين انخفض أداء قطاع التشييد والبناء خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٤.
- لا تزال نظرة الشركات غير متيقنة حيال الاقتصاد في ظل استراتيجية "نتظر لنرى". وقد أدى هذا إلى تراجع مستويات الاستثمار خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٤.
- مقارنة بأساس منخفض في الفترة السابقة، أدلت شركات المنسوجات والأسمدة بتوقعاتها لزيادة نشاط أعمالها بمقدار ١٩ و ١٥ نقطة، على التوالي.
- ومن بين قطاعات الخدمات، أدلت شركات الاتصالات فقط بارتفاع التوقعات للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤.
- أدلى قطاع التشييد والبناء بأسوأ التوقعات بعد فترة طويلة من الأداء الإيجابي.
- لا تزال توقعات قطاع السياحة مرتفعة على الرغم من الانخفاض بمقدار ١٢ نقطة في توقعاته للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٤.
- أفادت الشركات بأن انقطاعات الكهرباء وصعوبة التعامل مع الهيئات الحكومية والتضخم، بهذا الترتيب، كانت من أشد القيود التي واجهتها.

الأداء السابق للشركات عن الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤ (الدوائر تشير إلى التغير في المؤشر مقارنة بالفترة يناير-يونيو ٢٠١٤)



توقعات الشركات للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤ (الدوائر تشير إلى التغير في المؤشر مقارنة بالفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤)

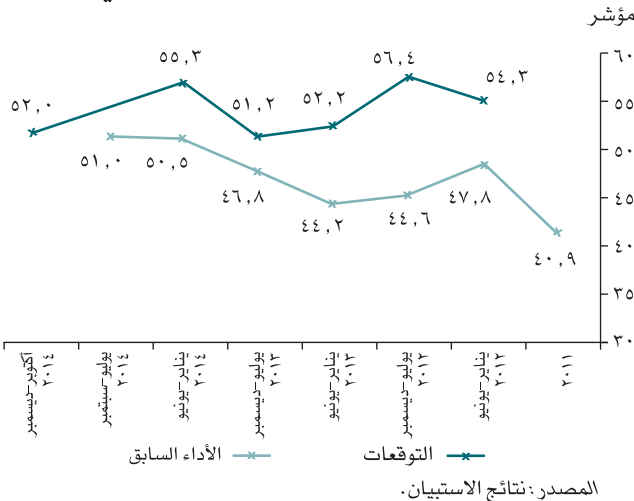


المصدر: حسابات الباحثين استناداً إلى نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

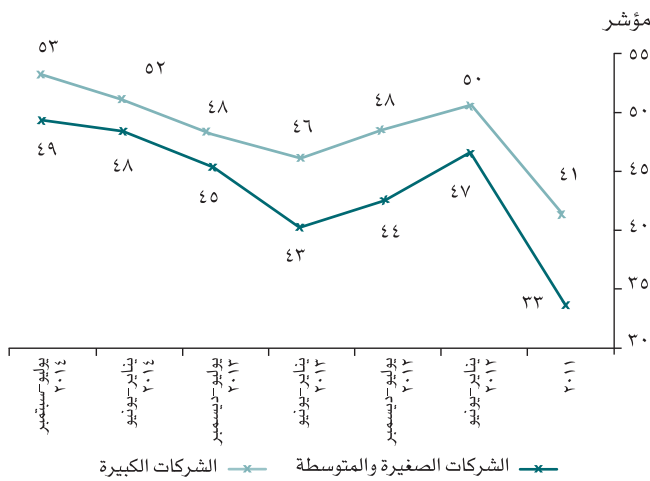
الشكل ١: مؤشر بارومتر الأعمال الكلي



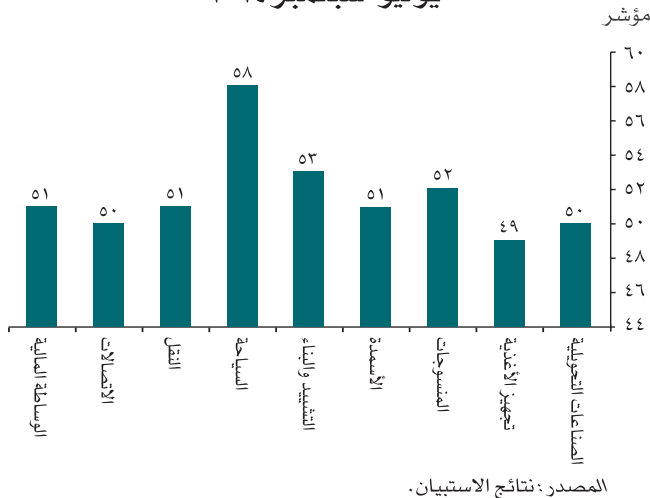
واستقر صافي الاحتياطات الدولية خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠١٤، مسجلاً ١٦,٨٤ مليار دولار و١٦,٨٧ مليار دولار، على الترتيب، مقابل ١٦,٧٤ مليار دولار في يوليو ٢٠١٤. ويمكن إرجاع ذلك أساساً إلى انخفاض الواردات خلال الشهرين الماضيين. وقد سددت مصر ٥٠٠ مليون دولار من الوديعة القطرية وأعلنت عن التزامها رد المبلغ المتبقي من الوديعة والبالغ ٢,٥ مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر. وقد أدى ذلك إلى طلب مفاجئ على الدولار، مما أضعف سعر صرف الجنيه بشكل ملحوظ في السوق الموازية.

الربع نتيجة لانتعاش الطلب^١ علاوة على ذلك، شهد هذا الربع تحسنا من أساس منخفض في أداء قطاعي المنسوجات والأسمدة، خاصة في مستويات الإنتاج. وأعربت كافة القطاعات عن آراء إيجابية بشأن النمو الاقتصادي خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤، في حين شهدت شركات التشييد والبناء تراجعاً في الأداء، وخاصة في الإنتاج والمبيعات. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للزيادة في تكاليف إنتاجها، وخاصة مع ارتفاع أسعار حديد التسليح والأسمدة بسبب الزيادة الأخيرة في أسعار الطاقة. وجاء أداء صناعة المواد الغذائية متواضعا: حيث خفضت مستوى المخزون على حساب تقليص الإنتاج. وعلى الرغم من أن الأسعار لا تزال مرتفعة، إلا أنها تباطأت خلال هذا الربع في كافة القطاعات باستثناء قطاع السياحة بسبب تزايد الطلب.

الشكل ٢: الاتجاه العام في الأداء السابق للشركات (الشركات الكبيرة مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة)



الشكل ٣: الأداء السابق للقطاعات خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤



مؤشر بارومتر الأعمال

مع شروع الحكومة في تطبيق برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي، يشهد مناخ الأعمال الكلي تحسنا مستمرا، وإن كان بوتيرة بطيئة. وقد أظهر مؤشر بارومتر الأعمال تحسنا طفيفا خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤ بمقدار ٠,٥ نقطة، وهو ما يعكس تقدما ثابتا نحو استعادة الشركات لثقتها في الاقتصاد المصري. ومن ناحية أخرى، تتسم توقعات الشركات للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤ بأنها أقل من توقعاتها للفترة يوليو - ديسمبر، وإن كانت لا تزال إيجابية، وهو ما يعكس تصحيحا نحو توقعات أكثر واقعية لاستراتيجية أعمالها بعد ثلاث سنوات من عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي.

الأداء السابق للشركات

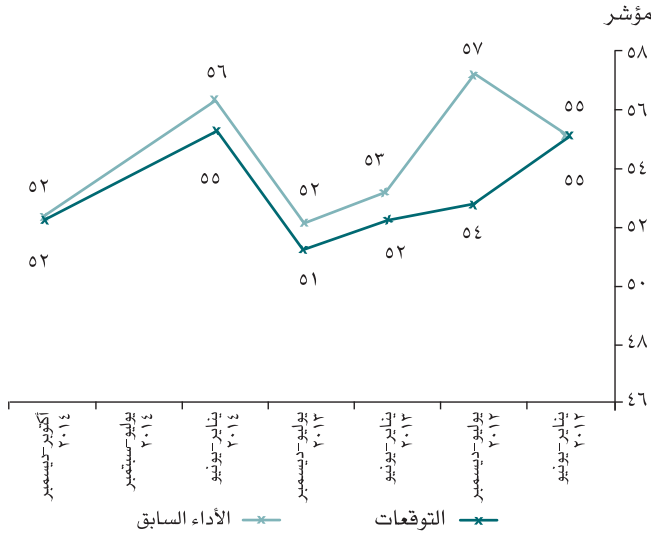
جاء تقييم الشركات للنمو الاقتصادي أفضل مقارنة بالفترة السابقة، مما يدل على أن الإصلاحات الحكومية الأخيرة توتّي ثمارها وأن مجتمع الأعمال بدأ يلتمس تغييرا. ومع تزايد الآراء الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي، تشجعت الشركات على زيادة الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن مستوى الأسعار ما زال مرتفعا، تراجع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات بشكل طفيف خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤ متأثرة بالأسعار العالمية. وقد أدى ذلك إلى زيادة في المبيعات المحلية والصادرات. ومع ذلك، يبدو أن الشركات لا تزال غير متيقنة نوعا ما بشأن الاقتصاد وهو ما انعكس في صورة تراجع الاستثمار واستقرار مستويات التشغيل لديها. وفي محاولة لخفض النفقات، قامت الشركات أيضا (معظمها من القطاع الخاص) بخفض الأجور، وخاصة أجور العمالة المؤقتة.

واتبعت الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة نفس الاستراتيجية خلال هذا الربع (يوليو - سبتمبر ٢٠١٤)، وكلاهما شهد نموا طفيفا، مسجلا زيادة مقدارها نقطة واحدة في مؤشره الكلي. ومع ذلك، أفادت الشركات الكبيرة بآراء أكثر إيجابية حول النمو. كما شهدت صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة انتعاشا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة ونسبةً إلى الشركات الكبيرة.

ولا تزال السياحة تشهد أعلى مستويات التعافي بين القطاعات كافة، وهو ما يعكس المناخ الاقتصادي والسياسي الأكثر استقرارا ويتبين من تزايد أعداد السائحين خلال هذا

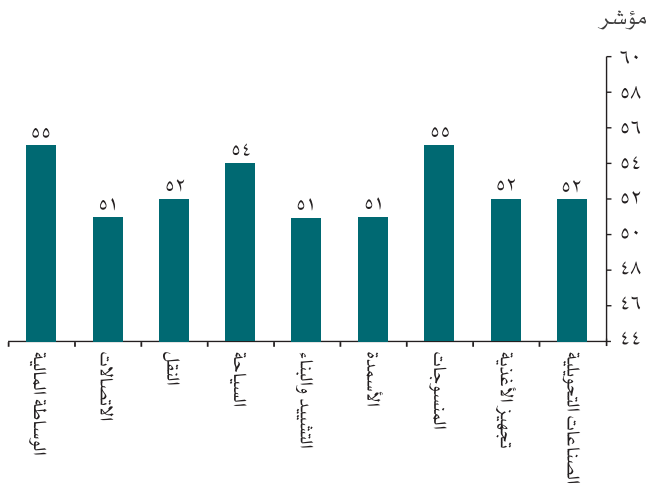
^١ ارتفع إجمالي عدد السائحين بنسبة ٧٦٪ في أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بشهر أغسطس ٢٠١٣.

الشكل ٤: الاتجاه العام في توقعات الشركات
(الشركات الكبيرة مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة)



المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الشكل ٥: التوقعات القطاعية للفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤



المصدر: نتائج الاستبيان.

معوقات الأعمال

لا تزال انقطاعات التيار الكهربائي تمثل أشد القيود التي تواجه الشركات، يليها التعامل مع الأجهزة الحكومية. ويبدو أن الشركات قد تأثرت بالزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة، حيث أفادت بالتضخم كثالث أشد العوائق التي واجهتها.

استراتيجية الأعمال مستقبلا

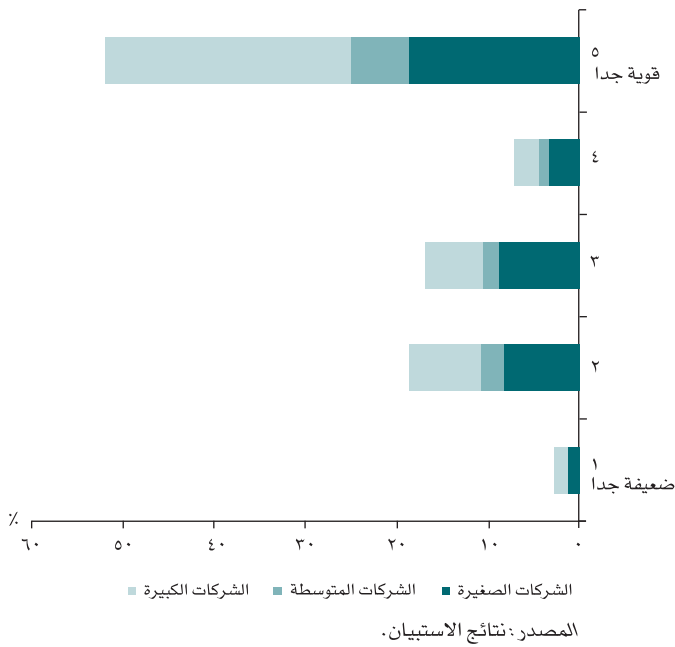
على الرغم من أن توقعات الشركات للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤ لا تزال مرتفعة، إلا أنها أقل مقارنة بتوقعات الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٤. كما جاءت توقعات نشاط الشركات للفترة أكتوبر - ديسمبر أقل تفاؤلا من أدائها الإيجابي السابق خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠١٤. ويمكن تفسير ذلك بتحفظ الشركات حيال وتيرة التعافي الاقتصادي - حيث تراجع مؤشر التوقعات بمقدار ٤١ نقطة. وتتوقع الشركات انخفاض الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات، ولكن مع توقعات أكثر إيجابية مقارنة بالنمو الاقتصادي بسبب التزاماتها تجاه خطط إنتاجية معينة.

وتتوقع الشركات مزيدا من الانخفاض في أسعار المدخلات، وهو ما يحفز التوقعات بمزيد من الانخفاض في أسعار المنتجات النهائية. ومن المنتظر أيضا تراجع مستويات الأجور والاستثمار والتشغيل. وأعربت الشركات عن عدم تيقنها من قدرة الاقتصاد على التعافي في المدى القصير نظرا للقيود المستمرة على الاستثمار.

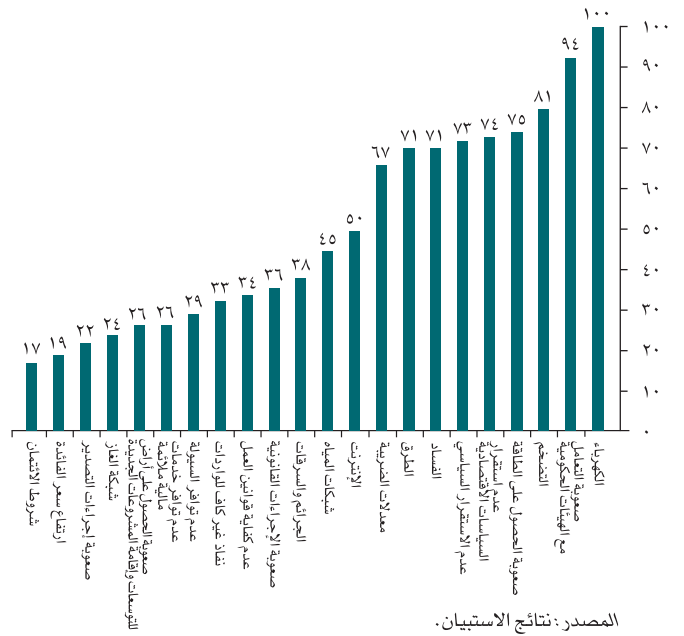
وليس هناك اختلاف كبير في التوقعات بين الشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، فكلاهما خفض من توقعاته للفترة أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٤. وجاءت أسوأ التوقعات من قطاع التشييد والبناء، مع توقعات بتراجع الإنتاج والمبيعات المحلية.

وداخل قطاع الصناعة التحويلية، رفعت شركات المنسوجات والأسمدة توقعاتها من أساس منخفض بمقدار ١٩ و١٥ نقطة على التوالي، مع الإفادة بتوقعات عالية جدا بشأن الإنتاج وأعلى بشأن أسعار المنتجات النهائية. ويمكن إرجاع آرائها الإيجابية بالأساس إلى الزيادة الأخيرة في أسعار الأسمدة. ولا تزال توقعات قطاع السياحة مرتفعة، وإن كانت أقل مقارنة بالفترة أكتوبر - ديسمبر.

الشكل ٨: درجة المنافسة



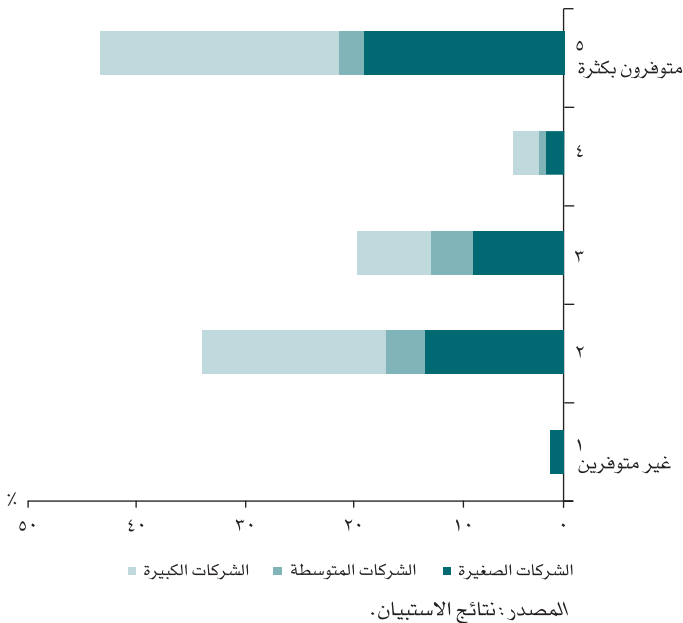
الشكل ٦: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطيع لشدة المعوقات)



توافر الموردين المحليين

وعلى نحو مماثل لردود الشركات حول درجة المنافسة، أفاد ٤٣٪ من الشركات، معظمها من قطاعي التشييد والبناء والأسمدة، بتوافر الموردين المحليين في قطاعاتها ذات الصلة.

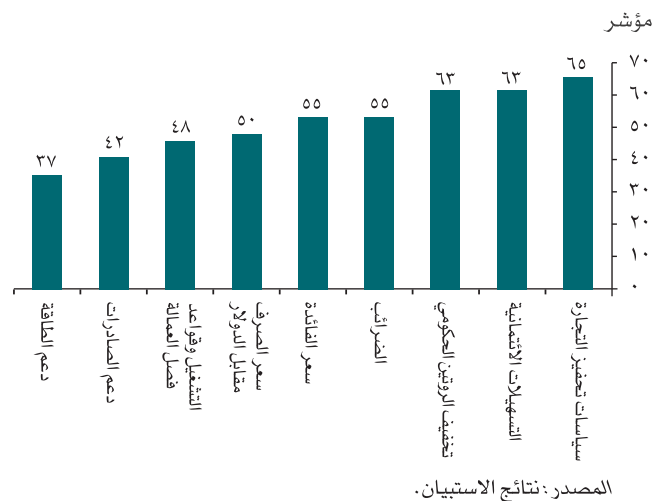
الشكل ٩: توافر الموردين المحليين



توقعات السياسات

تتوقع الشركات مزيدا من سياسات تحفيز التجارة في الربع القادم والمزيد من فرص الحصول على التسهيلات الائتمانية. ونظرا للجهود التي تبذلها الحكومة على صعيد تشجيع الاستثمارات، فإن الشركات تتوقع تراجع الروتين الحكومي.

الشكل ٧: توقعات السياسات خلال الستة أشهر القادمة



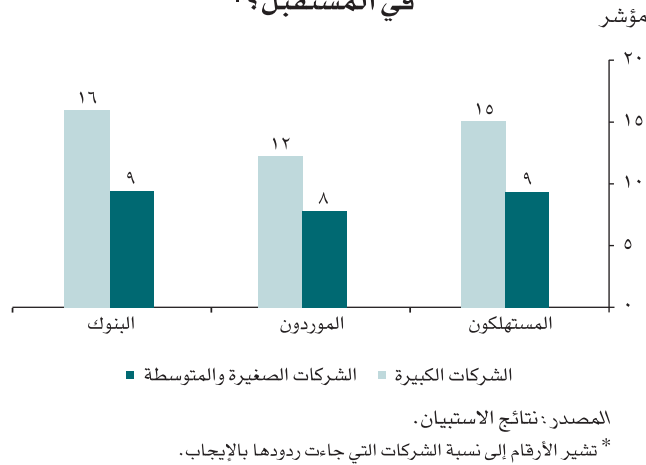
احتياجات الشركات من الخدمات المالية

لا تزال إدارة الرواتب هي الخدمة المالية الأكثر طلبا من قطاع الأعمال في مصر، في حين يقل الطلب على خدمات التأجير ونقاط البيع.

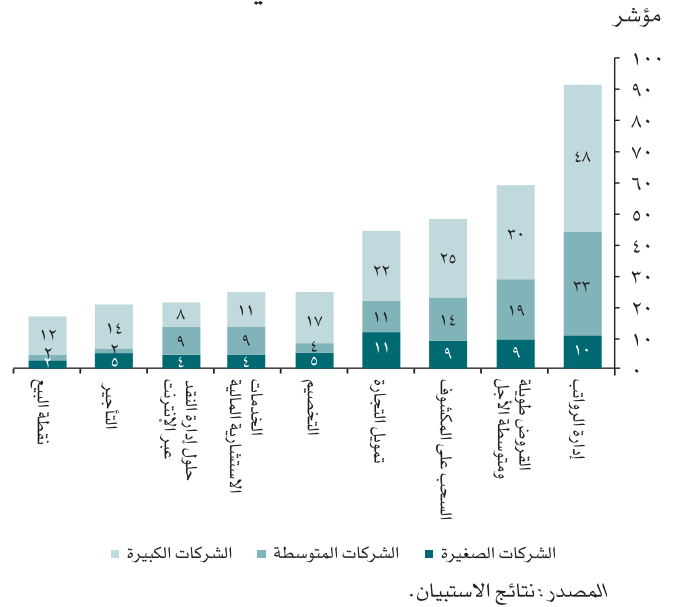
المنافسة

أفاد ٥٣٪ من الشركات بأن المنافسة في قطاعاتها كانت شديدة جدا، وذلك مقابل ٤٥٪ خلال الفترة السابقة. وجاءت هذه النتيجة متسقة عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

الشكل ١٢: في حالة عدم استخدام شركتكم لأنظمة الدفع الإلكتروني، هل ترغب في استخدام تلك الأنظمة في المستقبل؟*



الشكل ١٠: ما هي أولويات احتياجات الشركات من الخدمات المالية؟



الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجداول التي تعرض نتائج الاستبيان في صورة أرقام.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

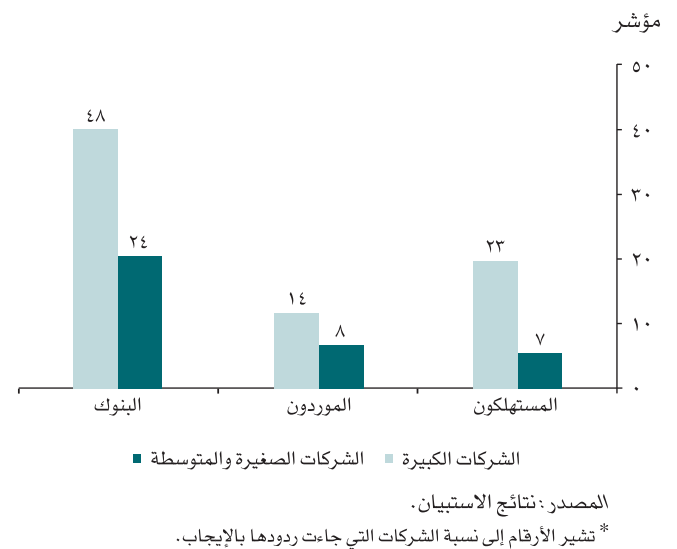
ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ١٠٠ و ٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال (الشكل ١) متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

أنظمة الدفع الإلكتروني

المدفوعات الإلكترونية الأكثر شيوعا تتعلق بمعاملات الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك، بينما يستخدم ٨٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة المدفوعات الإلكترونية مع الموردين.

الشكل ١١: هل تستخدم شركتكم أنظمة الدفع الإلكتروني في معاملاتها مع المستهلكين والموردين والبنوك؟*



تشير النتائج أيضا إلى أن نسبة ضئيلة جدا من الشركات التي لا تستخدم المدفوعات الإلكترونية على استعداد لاستخدامها في المستقبل القريب. وتطبق هذه النتيجة على معاملات الشركات مع المستهلكين والموردين والبنوك، وتسلط الضوء على أهمية زيادة وعي الشركات بهذه الأدوات، وخاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول ١٠: الأداء السابق للقطاعات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

المؤشر الكلي	التشغيل	الاستثمارات	الأجور	أسعار المدخلات	استغلال الطاقة الإنتاجية	استغلال المخزون	المخزون	الصادرات	المبيعات المحلية	الإنتاج الاقتصادي	النمو الاقتصادي	القطاع
-	1-	4-	15-	5+	0-	2+	-	3+	3+	2+	7+	الصناعات التحويلية ومنها ^١
-	9-	4-	0-	12+	0-	3+	1+	3+	8-	0-	7+	تجهيز الأغذية
2+	2-	2-	14-	9+	4-	8+	0-	9+	7+	5+	11+	المنسوجات
2+	2+	1+	10-	2-	0-	1+	1-	2+	9+	9+	11+	الأسمدة
-	1+	2-	9-	2+	1-	2+	1+	1+	1-	-	1+	الخدمات ومنها:
2-	1+	4-	0-	7+	0-	4+	21-	21-	2-	4-	5+	التشييد والبناء
7+	5+	1+	0-	-	7+	9+	14+	14+	12+	12+	13+	السياحة
1+	2+	1-	11-	4-	2-	5+	2+	5+	2+	4+	8+	النقل
2+	-	-	15-	13+	1-	2-	7+	7+	12+	12+	8+	الاتصالات
4-	1-	4-	11-	7+	2-	-	-	12-	12-	12-	1+	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١ تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٥/٤ من قطاع الصناعات التحويلية التي شملتها الدراسة.

الجدول ٢: الأداء المتوقع للقطاعات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

المؤشر الكلي	التشغيل	الاستثمارات	الأجور	أسعار المدخلات	استغلال الطاقة الإنتاجية	استغلال المخزون	المخزون	الصادرات	المبيعات المحلية	الإنتاج الاقتصادي	النمو الاقتصادي	القطاع
0-	1-	2-	7-	11+	2-	2-	1-	4-	4-	2-	25-	الصناعات التحويلية ومنها ^١
2-	-	2-	9-	7+	4-	1-	7-	2-	2-	1-	2+	تجهيز الأغذية
19+	4+	2+	24+	24+	39+	33+	25+	1-	19+	37+	2+	المنسوجات
15+	0-	1+	24+	29+	28+	16+	28+	1+	9+	27+	3+	الأسمدة
7-	2-	0-	7-	15+	2-	2-	2+	2+	8-	8-	84-	الخدمات ومنها:
11-	8-	11-	7-	13+	0-	9-	4-	4-	11-	12-	50-	التشييد والبناء
12-	2-	4-	0-	17+	0-	0-	10-	10-	20-	18-	72-	السياحة
0-	2+	2-	0-	5+	2-	2-	2-	2-	0-	2-	39-	النقل
2+	1-	-	7-	20+	4+	1+	29+	29+	4-	2-	18-	الاتصالات
7-	4-	0-	8-	18+	2-	2+	2-	2-	2-	2-	10-	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١ تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤/٤ من قطاع الصناعات التحويلية التي شملتها الدراسة.

فرضة = لا ينطبق

- = ثابت

● = +

● = -

جدول ٣: نتائج الاستبيان: الأداء السابق لكافة الشركات (يوليو-ديسمبر ٢٠١٢ إلى يوليو-سبتمبر ٢٠١٤)

المستغير	أكتوبر-سبتمبر ٢٠١٤		يناير-يونيو ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٣		يوليو-ديسمبر ٢٠١٢		يناير-يونيو ٢٠١٢	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
نشاط الأعمال	١٥	٤٢	٢٨	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
النمو الاقتصادي	١٥	٤٢	٢٨	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
الإنتاج	١٩	٤٨	٢٣	٢٩	٢٤	٢٨	٢٦	٢٨	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
المبيعات المحلية	١٨	٥٠	٢٢	٢٩	٢٤	٢٧	٢٦	٢٨	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
المصادر	١٧	٦٠	٢٣	٢٣	٤٠	٢٧	٥٥	٢١	٤٨,٦	٢٩	٤٦	٢٥
المخزون	١٣	٧٠	١٧	٢٣	٤٩,١	١٤	٦٩	١٨	٤٩,٧	١٤	٥٠,٣	١٥
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٢	٧٥	١٣	٤٧,٣	٢١	٦٧	١٢	٦٦	٧	٤٤,٠	٢٧	٦٦
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	٥	٧٤	٢٢	٥٧,٨	٤	٦٦	٣٠	١٨	٥٦,٢	٩	٦٢	٢٩
أسعار المدخلات الوسيطة	٢	٢٦	٧٢	١٧,٥	١	٢٠	٧٩	٢٠	٢٥,٠	٠	٢٥	٧٥
مستوى الأجور	-	٦٨	٢١	٧٠,٧	١	٤٠	٥٩	٢	٦٧	٢٠	٦٤,٩	٣
المدخلات الأساسية												
الاستثمار	١	٩٠	٩	٥٥,٠	١	٨٠	١٩	١٦	٥٢,١	١٢	٦٧	٢٠
التشغيل	٩	٨٢	٨	٥٠,٠	١٤	٧٢	١٤	٦	٤٦,١	١٧	٧٨	٥

جدول ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١٣ إلى أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤)

المستغير	أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٤		يناير-يونيو ٢٠١٤		يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		يناير-يونيو ٢٠١٣		يوليو-ديسمبر ٢٠١٢	
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النمو الاقتصادي	٥٨	٢٧	٥	٧٢,٠	٩	٢٥	٦٥	٨	٤٢	٥١	٤٣,٠	٣٦
نشاط الأعمال	٦	٤٧	٥	٦٩,٦	٥	٢٨	٥٨	٤	٦٢	٢٤	٥٩,٣	١١
الإنتاج	٦	٤٨	٥	٦٩,٣	٥	٢٧	٥٨	٤	٦٤	٢٣	٥٩,٠	١١
المبيعات المحلية	٦	٤٨	٥	٦٩,٣	٥	٢٧	٥٨	٤	٦٤	٢٣	٥٩,٠	١١
المصادر	٣	٦٥	٢١	٦٢,١	٥	٥٢	٤٢	٢	٧٢	٢٦	٥٣,٨	٧
المخزون	١٣	٧٦	١١	٥١,١	١٣	٧٨	٩	٨٤	١١	٤٩,٧	٨	٨٢
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٣	٧٨	١٨	٥٧,٠	٣	٧٢	٢٦	٨٢	١٤	٥١,٩	٦	٨٢
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	٢	٨٥	١٣	٥٦,٣	٢	٧٤	٢٤	٨٥	١٤	٥٣,٨	١	٨٢
أسعار المدخلات الوسيطة	١	٨٢	١٧	٣٤,٤	١	٥١	٤٨	٢٥	٢٢	٤١,١	١	٦٨
مستوى الأجور	١	٩٤	٥	٥٨,١	٠	٧٢	٧٨	١	٥١	٤٩	٥٧,٢	١
المدخلات الأساسية												
الاستثمار	٠	٩٣	٧	٥٥,٦	٠	٨٠	٢٠	٨٢	١٨	٥٤,٤	١	٨٢
التشغيل	٣	٨٥	١٢	٥٤,٠	٤	٧٦	١٩	٨٦	١١	٥٠,٥	٣	٩٢

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للقرين.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول ٥٥: نتائج الاستبيان؛ ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة (يوليو- سبتمبر ٢٠١٤)

المستثمر	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية		
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	
الانمو الاقتصادي	٦٣	٨	٤٥	٤٧	٥٨	١١	٥٤	٣٦	٦٥	٩	٤١	٥٠	٣٣
نشاط الأعمال													
الإنتاج	٥٢	٣٦	٤٤	٣١	٥٤	١١	٦٤	٢٥	٥٦	١٣	٥٦	٢١	٣٧
المبيعات المحلية	٥٢	٣٦	٤٤	٣١	٥٣	١١	٦٧	٢٢	٥٦	٩	٦٤	٣٣	٢٧
الصادرات	٥٠	٣٥	٥٠	٣٥	٥٠	١٠٠	٥٣	١٦	٥٨	٣٦	٦٨	١٥	١٦
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٢	١٣	٦٨	١٩	٤٧	١١	٨٩	٠	٥٠	٤	٩٣	٤	١٣
الأسعار													
أسعار المنتجات النهائية	٤٩	٥	٩٢	٣	٥٤	٠	٨٦	١٤	٥٥	٢	٧٨	٢٠	٣٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٩	٠	٤٠	٦٠	٣٣	٠	٥٠	٥٠	١٥	٠	١٧	٨٣	٦٨
مستوى الأجور	٥٥	٣	٧٩	١٩	٥٤	٠	٨٦	١٤	٥٦	٠	٧٨	٢٢	٣٦
المدخلات الأساسية													
الاستثمار	٥٤	٠	٨٤	١٦	٥١	٠	٩٦	٤	٥٣	٠	٨٩	١١	٧
التشغيل	٥١	٦	٨٢	١١	٤٨	١١	٨٦	٤	٤٩	١١	٨٣	٦	٦

جدول ٥٦: نتائج الاستبيان؛ ملخص الأداء المتوقع لكافة شركات العينة (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤)

المستثمر	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية		
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	
الانمو الاقتصادي	٢٢	٧٣	٢٤	٣	٤١	٢٢	٦٤	٤	٣٣	٥٤	٤١	٦	٦
نشاط الأعمال													
الإنتاج	٧٦	٠	٣١	٦٩	٥٨	٠	٧١	٢٩	٦٢	٤	٥٦	٤١	٤٥
المبيعات المحلية	٧٦	٠	٣١	٦٩	٥٧	٠	٧٤	٣٦	٦٠	٤	٥٩	٣٧	٤٤
الصادرات	٥٧	٠	٧٥	٢٥	٥٠	٠	١٠٠	٠	٦٠	٣	٦٣	٢٤	٣٦
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة	٦٠	٠	٦٨	٣٢	٥١	٠	٩٦	٤	٥٣	٠	٨٩	١١	١٧
الأسعار													
أسعار المنتجات النهائية	٥١	٠	٩٧	٣	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٢	٢	٨٩	٩	١٧
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٤٨	٠	٩٢	٨	١٨
مستوى الأجور	٥٢	٠	٩٢	٨	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥١	٠	٩٦	٤	٥
المدخلات الأساسية													
الاستثمار	٥٣	٠	٩٠	١٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥١	٠	٩٦	٤	٧
التشغيل	٥٥	٣	٨١	١٨	٥١	٠	٩٦	٤	٥٢	٢	٨٧	١١	١١

١. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الأرباح. مجموع الأرباح بأعلى، فأقل، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢. مساو للمتوسط البسيط لتؤثر المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.